خلاف النحاة في الضمير المنفصل
جمعًا ودراسةً

إعداد
الدكتور/ محمد إبراهيم محمد بخيت
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية
جامعة المدينة العالمية بماليزيا

ملخص البحث

اتسع الخلاف عند علماء النحو في الطبقة الثانية من علماء البصرة، وقد كان لهذا الاختلاف أسباب، منها: طبيعة اللغة العربية، والاختلاف المنهجي، والتنافس بين العلماء، ومن أكثر الأسباب التي أثارت الخلافات بين العلماء: الدوافع المادية والأطماع الشخصية، والعصبية للبلد، ومما اختلف فيه النحاة الضمير المنفصل، وقد دار الخلاف بينهم في **إحدى وخمسين مسألة** تتعلق به، جمعتُها، ورأيتُ أن أقوم ببيان الخلاف في بعضها، واشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد ومبحثين؛ ففي التمهيد ذكرتُ التعريف بمفهوم الخلاف النحوي في اللغة والاصطلاح، ونشأته وتطوره، وأسبابه، والتعريف بالضمير المنفصل، وأما المبحث الأول: وعنوانه: مسائل الخلاف بين النحاة في الضمير المنفصل؛ فقد اشتمل على بيان لمسائل الخلاف في الضمير المنفصل والإحالة على مواضعها بكتب التراث، وعددها. وأما المبحث الثاني: وعنوانه: دراسة بعض مسائل الخلاف بين النحاة في الضمير المنفصل؛ فقد اشتمل على ثمانية مطالب هي بعض مسائل الخلاف السابقة، ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، ثم أتبعتها بفهرس للمراجع، وقد اعتمدت في هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي**؛ إذ أن المنهج الوصفي يقوم على أساس دراسة اللغة وتحديد خصائصها، ووصف طبيعتها وصفًا دقيقًا، والمنهج التحليلي الذي يهتم بتحليل النصوص النحوية والأقوال، وتكمن **إشكالية البحث** في الاطلاع على الكثير من كتب الخلاف النحوي، وكتب التراث؛ لاستخراج جل ما اختلف فيه النحاة في الضمير المنفصل، وترجع **أهمية هذا البحث** في كونه يلقي الضوء على مسائل الخلاف في الضمير المنفصل، وجمعها في دراسة واحدة، **ويهدف البحث** إلى: جمع ودراسة جميع مسائل الخلاف النحوي المتعلقة بباب الضمير المنفصل، وذلك بالرجوع إلى كتب التراث النحوي، **وأظهر البحث نتائج منها: أولًا**: يُظْهِرُ البحثُ بعضَ الآثار الإيجابية للخلاف النحوي التي منها: التوسع في القواعد، والتوسع في جواز بعض المسائل، والتوسع في جواز بعض التراكيب، وإضافة بعض الأدوات في الدراسات النحوية،

وجواز تعدد وجوه الأعاريب، والتوسع في تعدد الأقوال في آي القرآن الكريم.

ثانيًا: القراءة عند القراء سنة متبعة، والإسناد هو محور القبول والرفض، فما صَحَّ منه قبلوه، ولو تعارض مع مقاييس النحاة، وما لم يصح رفضوه ولو وافق أصولهم؛ فينبغي قبول القراءات القرآنية وعدم ردها، وإثبات اللغة بالأوجه الواردة عليها.

ثالثًا: يجوز أن ينعت الضمير- كما في قراءة عيسى بن عمر وابن السميفع- بالنصب.

رابعًا: اتصال الضمير بـ(إلا) من الشاذ، ويأتي في الشعر من قبيل الضرورات؛ لأن الأكثر الوارد عن العرب هو انفصال الضمير بعد إلا، ولا نلجأ إلى الاتصال إلا عند الضرورة.

خامسًا: يجوز أن يقع ضمير الفصل بين نكرتين؛ لورود ذلك في قراءة عيسى بن عمر.

الكلمات الدلالية: الخلاف لغة واصطلاحًا، أسباب الخلاف، الضمير المنفصل.

المقدمة

بدأ الخلاف يتسع عند علماء النحو في الطبقة الثانية من علماء البصرة؛ فقد كان علماء هذه الطبقة أوفر حظًّا في هذا الشأن ممن سبقهم من علماء الطبقة الأولى، حيث ازدادت المباحث لديهم، ونشأت حركة النقاش بينهم، وأضافوا كثيرًا من القواعد، ولم يقتصر الخلاف بين النحاة إلى انتقاد بعضهم بعضًا، وإنما توسع ليشمل الشعراء والقراء، ولم يتوقفوا عند معاصريهم وإنما امتد ليشمل شعراء العصر الجاهلي والمخضرمين، ومتقدمي القراء، وقد وصل الأمر إلى أن فرض النحاة أنفسهم على معاصريهم من الشعراء، وبعد أن كان الخلاف هادئًا في عهد الخليل بن أحمد وأبي جعفر الرؤاسي، اشتد بين الكسائي وسيبويه، وأول مظهر من مظاهر الخلاف بين المدرستين ما كان من أمر مناظرة سيبويه والكسائي بحضرة يحيى بن خالد البرمكي في المسألة الزنبورية(١)، ومناظرة الكسائي مع الأصمعي بحضرة الرشيد في رفع (رئمان) ونصبها وجرها من قول أفنون التغلبي(٢)، وهذه المناظرات لا تعدو أن تكون مظهرًا من مظاهر التنافس بين العلماء؛ للوصول إلى الرزق، أو بلوغ المنزلة عند السلطان، فالخلاف بدأ مبكرًا، لكنه لم يتخذ شكل العصبية المذهبية إلا عند المتأخرين، وقد كان لهذا الاختلاف أسبابه، وأكثر هذه الأسباب التي أثارت الخلافات بين العلماء: الدوافع المادية والأطماع الشخصية، والعصبية للبلد، ومنها: طبيعة اللغة العربية، والاختلاف المنهجي بين المدرستين، والتنافس بين العلماء، ومما اختلف فيه النحاة بابًا من أبواب النحو الهامة هو باب الضمير، وفيه اختلف النحاة اختلافًا واسعًا في مسائلَ تتعلق بالضمير المنفصل، وقد دار الخلاف فيه بين النحويين في ثلاث وأربعين مسألة، جمعتُها، ورأيت أن أقوم ببيان الخلاف في بعضها.

---

(١) الزجاجي، عبد الرحمن، **مجالس العلماء**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، (القاهرة، دار الرفاعي بالرياض الناشر، مكتبة الخانجي، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)، المجلس الثاني، ص٩.

(٢) قوله :

أَم كَيفَ يَنْفعُ ما تُعْطِي العَلُوقُ بِهِ رِئْمَانِ أَنْفٍ إِذَا ما ضُنَّ باللَّبَنِ

السابق، المجلس السابع عشر، ص٣٥.

أهمية البحث: ترجع أهمية هذا البحث في كونه يلقي الضوء على مسائل الخلاف في الضمير المنفصل، وجمعها في دراسة واحدة.

كما يهتم هذا البحث بإظهار اتجاه يقوم على دراسة الخلاف الموضوعي في النحو العربي؛ بجمع مسائل الخلاف المتعلقة بباب أو جزئية واحدة في مُؤَلَّفٍ خاص، ومن المؤلفات التي اهتمت بهذا المنحى:

١ـ بشائر عبد الله علاونة، الخلافات النحوية واختيارات أبي حيان في **المنصوبات** في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب– رسالة ماجستير– جامعة اليرموك.

٢. الخلافات النحوية بين البصريين والكوفيين في **باب المرفوعات**، والتي سكت عنها الأنباري في الإنصاف من خلال كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان.

٣ـ الخلاف النحوي في باب التنازع جمعًا ودراسةً، العدد الثاني والعشرين، مجلة مجمع جامعة المدينة العالمية.

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في الاطلاع على الكثير من كتب الخلاف النحوي، وكتب التراث؛ لاستخراج جل ما اختلف فيه النحاة في مسائلِ الضمير المنفصل.

أسئلة الدراسة: تدور وتتمحور أسئلة هذه الدراسة في التساؤلات التالية:

١ ـ ما مسائل الخلاف بين النحويين في الضمير المنفصل؟

٢ ـ ما الذي أضافه خلاف النحويين في الضمير المنفصل من جديد في الدرس النحوي؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

أولًا: جمع ودراسة جُلِّ مسائل الخلاف النحوي المتعلقة بالضمير المنفصل، وذلك بالرجوع إلى كتب التراث النحوي، وهي مبينة تفصيلًا بالمبحث الأول.

ثانيًا: يظهر البحث ما أضافه خلاف النحويين في الضمير المنفصل من جديد في الدرس النحوي، على ما بينته في خاتمة البحث.

المصطلحات والمفاهيم: يُسهم البحث في بيان:

أولًا: مفهوم الخلاف أو المخالفة، فالخلاف معناه في اللغة: المضادة. واصطلاحًا: هو أن يأخذ كل واحد طريقًا غير طريق الآخر في حاله وقوله، ويعبر بالخلاف عمومًا لإرادة المسائل المختلف فيها على وجوهها المتعددة.

ثانيًا: الضمير المنفصل: هو ضميرٌ ينفردُ في التَّلفُّظِ بِهِ، ولا يتَّصلُ بما قبلَه، ويصحُّ الابتداءُ به. وهو نوعان: ضميرُ رفعٍ، وضميرُ نصبٍ.

حدود البحث: هذا البحث لا حدود له زمانية أو مكانية، وله حدود موضوعية؛ حيث تركّز هذه الدِّراسة على دراسة مسائل الخلاف المتعلقة بالضمير المنفصل على النحو الذي تظهره الدراسة.

منهج البحث: اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي؛ إذ أن المنهج الوصفي يقوم على أساس دراسة اللغة وتحديد خصائصها، ووصف طبيعتها وصفًا دقيقًا، والمنهج التحليلي الذي يهتم بتحليل النصوص النحوية والأقوال، والمنهج التاريخي الذي يقوم على تتبع الظاهرة في مرحلة زمنية معينة.

أدوات البحث: تمثلت أدوات البحث ومنهجيته في النقاط التالية:

أولًا: جمع جُلِّ مسائل الخلاف النحوي المتعلقة بالضمير المنفصل، وذلك بالرجوع إلى كتب التراث النحوي.

ثانيًا: دراسة بعض مسائل الخلاف النحوي المتعلقة بالضمير المنفصل.

ثالثًا: التمهيد للمسألة المذكورة بمقدمة تُعين على فهمها.

رابعًا: الاستدلال بالشواهد القرآنية والشعرية والنثرية على المسألة موضع الدراسة، مع بيان موضع الشاهد واللغة في البيت الشعري.

خامسًا: وثقتُ النصوص والآراء، وذلك بالرجوع إلى مؤلفات أصحابها، أو إلى أمهات الكتب النحوية.

سادسًا: سرد آراء النحويين في المسألة وأدلة كل فريق، مع الرد على أدلة الفريق الضعيف؛ مستندًا في ذلك على أقوال النحويين، وبما استدلوا به من شواهد قرآنية، وشعرية، ونثرية، وعلل نحوية.

سابعًا: ضبط الشواهد الشعرية ضبطًا تامًّا معتمدًا في ذلك على كتب الشواهد؛ كالخزانة، وغيرها.

ثامنًا: استخرجت مسائل الخلاف في الضمير المنفصل من خلال الاطلاع على الكثير من كتب النحو التراثية؛ وذلك بهدف جمع كل ما ذكره النحاة من مسائل تتعلق بهذا الباب.

تاسعًا: ذكرت المعلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها أول مرة، وفي نهاية البحث في ثَبَت المراجع والمصادر.

الدراسات السابقة: في حد علم الباحث لا توجد رسالة أو بحث علمي تناول هذه المسائل مجتمعة بالبحث والدراسة من قَبل، إلا أن بعض هذه المسائل قد تناولتها بعض كتب النحو، وقد اعتبرت هذه الكتب من مراجع الدراسة، وقد استفدت من عرضها وأَحَلْتُ عليها أثناء الدراسة، ومن هذه الكتب:

١ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، الأنباري، أبو البركات؛ محمد بن القاسم أبو بكر، تح/ حسن حمد، ط١ (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

٢ـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، أبو البقاء؛ عبد الله بن

الحسين، تح/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١ (د. م: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م).

٣ ـ ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف– فتحي بيومي حمودة– رسالة دكتوراه– جامعة القاهرة، دار العلوم.

٤. مسائل الخلاف التصريفية بين البصريين والكوفيين، جمعٌ ودراسة لعبد الله بن منور الجميلي– رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية.

إجراءات البحث وهيكله: اشتمل هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وتوصيات، وفهرس للمراجع.

فأمَّا المقدمة فذكرت فيها: أهمية البحث وأهدافه، وإشكاليته، ومنهجه، والدراسات السابقة، وأدوات البحث وهيكله. وأما التمهيد فاشتمل على التعريف بمفهوم الخلاف النحوي في اللغة والاصطلاح، ونشأته وتطوره، وأسبابه، والتعريف بالضمير المنفصل.

وأما المبحث الأول: وعنوانه: مسائل الخلاف بين النحاة في الضمير المنفصل، فقد اشتمل على سردٍ لمسائل الخلاف في الضمير المنفصل والإحالة على مواضعها بكتب التراث.

وأما المبحث الثاني: وعنوانه: دراسة بعض مسائل الخلاف بين النحاة في الضمير المنفصل، واشتمل على عدة مطالب:

المطلب الأول: الخلاف في أصلية الحروف في الضمير (أنا).

المطلب الثاني: مسألة الخلاف في (أنت)؛ أهو بكماله الاسم أم أنَّ (التاء) وما بعدها الاسم؟

المطلب الثالث: الخلاف في جواز اتصال الضمير وانفصاله؛ إذا اختلف الضميران بالنسبة إلى التكلم والغيبة والخطاب في باب (ظننت)، وكان الذي يلي الفعل أبعد.

المطلب الرابع: هل يجوز دخول ضمير الفصل على النكرة؟

المطلب الخامس: خلاف النحاة في الضمير من (إيَّاك).

المطلب السادس: اتصال الضمير وانفصاله بعد (إلا).

المطلب السابع: نعت المضمر.

المطلب الثامن: هل يأتي الضمير متصلًا مع لولا؟

ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، ثم أتبعتها بفهرس للمراجع.

التمهيد

مفهوم الخلاف النحوي

الخلاف لغة: معناه: المخالفة[١]؛ قال تعالى: ﴿ فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﴾ التوبة: ٨١[٢]، أي: مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم[٣]، والخلاف معناه: المضادة، وقد خالفه مخالفةً وخلافًا[٤]، والخلاف: ضد الموافقة، وخالف خلافًا ومخالفةً ضد وافقه.

الخلاف في الاصطلاح: لا يختلف مدلول الخلاف في الاصطلاح عنه في اللغة، فمعانيه تدور حول الاختلاف والمخالفة. **والخلاف**: هو أن يأخذ كل واحد طريقًا غير طريق الآخر في حاله وقوله[٥]، ويعبر بالخلاف عمومًا لإرادة المسائل المختلف فيها على وجوهها المتعددة[٦].

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، (د. ط)، (القاهرة، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤م)، ج٩، ص٨٦، الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، كريم سيد محمد محمود، (د. ط)، (بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠١٢م)، ج٦، ص ١٠٢.

(٢) سورة التوبة من الآية ٨١.

(٣) الجوهري، إسماعيل بن حماد، **معجم الصحاح**، اعتني به: خليل مأمون شيحا، د. ط، (بيروت، دار المعرفة، نشر، ج ٢٠١٢م)، ج٤، ص١٣٥٧. قال اللحياني: "سررت بمقعدي خلاف أصحابي، أي: مخالفهم". ابن منظور، **لسان العرب**، ج٩، ص٨٦، والزبيدي، **تاج العروس**، ج٦، ص١٠٢.

(٤) ابن منظور، **لسان العرب**، ج٩، ص٩٠.

(٥) الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: محمد خليل عيناتي، (د. ط)، (بيروت، دار المعرفة، ١٩٩٨م)، ص٢٩٤.

(٦) قد يصل عدد وجوه المسألة الواحدة- فيما رواه الشوكاني في كتاب (**نيل الأوطار**) نقلًا عن الذهبي في إحدى رواياته- إلى ستين وجهًا. الشوكاني، محمد بن على، **مقدمة نيل الأوطار**، تقديم وتعريف: وهبة الزحيلي، اعتنى به: محمد عبد العظيم، محمد محمد تامر، (د. ط)، (القاهرة، نشر، ج دار ابن الهيثم، ٢٠٠٤م)، ج١، ص٥.

الخلاف: نشأته وتطوره، وأسبابه:

أولا: الخلاف: نشأته وتطوره:

ملامح الخلاف النحوي بدأت تتسع عند علماء الطبقة الثانية من علماء البصرة، ومنهم: عبد الله بن أبي إسحاق، وأبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر؛ فقد كان علماء هذه الطبقة أوفر حظًّا في هذا الشأن ممن سبقهم من علماء الطبقة الأولى، فقد ازدادت المباحث لديهم، وأضافوا كثيرًا من القواعد، ونشأت حركة النقاش بينهم؛ فعبد الله بن أبي إسحاق كان أول مَن نشط للقياس، وأعمل فكره فيه، وخرَّج عليه مسائلَ كثيرة، وافقه عليه عيسى بن عمر، وخالفهما بعض معاصريهم؛ فانفسح ميدان القول في هذا العلم(١)، فلم يقتصر الخلاف بين النحاة إلى انتقاد بعضهم بعضًا، وإنما توسع ليشمل القراء والشعراء، ولم يتوقفوا عند معاصريهم، وإنما امتد ليشمل متقدمي القراء وشعراء العصر الجاهلي والمخضرمين، وقد وصل الأمر إلى أن فرض النحاة أنفسهم على معاصريهم من الشعراء(٢)، والذي أعطى النحاة هذه السطوة والمكانة هو سعيهم إلى حفظ اللغة وسلامة القرآن، بعد أن بدأ الضعف يتطرق إلى اللغة، وبعد أن فشا اللحن بين الأقدمين اعتقد النحاة أن العربي يجوز عليه الخطأ، ويصدر عنه الغريب؛ فهم لذلك جديرون بأن ينظروا فيما قالت العرب، وأن يتجهوا إلى أفصحها لسانًا وأقواها بيانًا(٣)، فظهرت عند نحاة هذه الطبقة، ولا سيما عند عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر ظاهرة

(١) الطنطاوي، الشيخ محمد، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ط١، (مصر، دار المنار، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م)، ص٢٨، ٢٩.

(٢) المخزومي، مهدي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، (د. ط)، (أبو ظبي، نشر، ج المجمع الثقافي، ٢٠٠٢م)، ص٣٧، وما دار بين الخليل بن أحمد ومحمد بن مناذر الشاعر؛ فقد قال له الخليل، "إنما أنتم معشر الشعراء تَبَع لي، وأنا سكان السفينة، إن قَرضتكم ورضيت قولكم نفقتم، وإلا كسدتم". الأصفهاني، أبو الفرج، **الأغاني**، تحقيق: ج سمير جابر، ط٢، (بيروت، دار الفكر)، (د. ت)، ج١٨، ص١٩٠.

(٣) السيد، عبد الرحمن، **مدرسة البصرة النحوية.. نشأتها وتطورها**، (د. ط)، (القاهرة، دار المعارف، نشر، ج ١٩٦٨م)، ص١٤٦.

=

الطعن على العرب[١]، وعدم التسليم بكل ما تقوله العرب، وإن العرب يجوز عليهم الخطأ، وما فعله نحاة الطبقة الثانية البصرية من تغليط للشعراء دفع متأخري النحاة إلى تخطئة من يحتج بشعره من الجاهليين، فقد نقل السيوطي في المزهر عن علماء اللغة والنحو أقوالًا كثيرة لنحاة ولغويين أجازوا لأنفسهم تغليط الشعراء[٢].

أما الموقف الذي اتخذه النحاة من القراء، فلم يختلف كثيرًا عن موقفهم من الشعراء، فكما لم يسلم الشعراء من تغليط النحاة وتخطئتهم، كذلك لم يَسلم القراء، فقد ضعف النحاة قراءة بعضهم، واتهموا بعضهم بالجهل بأصول العربية[٣]، فالنحاة قد نقدوا القراء وضعفوا قراءاتهم واتهموهم بالجهل بأصول العربية، كما فعلوا مع ابن عامر مقرئ أهل الشام وحمزة بن حبيب الزيات مقرئ أهل الكوفة، ونافع مقرئ أهل المدينة، مع العلم بأن القراء لا يعملون بشيء من حروف القرآن على الأغلب والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، فإذا ثبتت عندهم رواية قبلوها، ولم يَحل دون قبولها خروجها على القياس، ومنافاتها لحكم الأغلب؛ وذلك لأن القراءة عندهم سُنَّة متبعة، والإسناد هو محور القبول والرفض، فما صح منه قبلوه، ولو تعارض مع مقاييس النحاة، وما لم يصح رفضوه ولو وافق أصولهم[٤].

(١) الجمحي، محمد بن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر؛ تقديم: عبد الحكيم راضي، (د. ط)، (القاهرة، الناشر: الهيئة العامة لقصور الثقافة، نشر، ج ٢٠٠١م)، ج١، ص١٦، والزبيدي، محمد بن الحسن، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د. ط)، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٤م)، ص٢٦.

(٢) عقد في كتابه **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** بابًا لمعرفة أغلاط العرب، ضبطه وصححه: فؤاد علي منصور، (د. ط)، (بيروت، نشر، ج دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م)، ج٢، ص ٤٩٤.

(٣) فعلوا ذلك مع ابن عامر مقرئ أهل الشام، وحمزة بن حبيب الزيات أحد قُرَّاء أهل الكوفة، ونافع مقرئ أهل المدينة؛ فعدوا قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ سورة الأنعام من الآية ١٣٧- قراءة ضعيفة، وقد وهم فيها القارئ، وإنما دعا ابن عامر إلى ذلك أنه رأى في مصاحف أهل الشام: (شركائهم) بالياء، ومصاحف أهل الحجاز والعراق: (شركاؤهم) بالواو؛ فدل على صحة ما ذهبوا إليه. المخزومي، **مدرسة الكوفة**، ص٥٠، السيد، عبد الرحمن، **مدرسة البصرة**، ص٢٣١، وتفصيل هذه المسألة عند الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج٢، ص٤٢٧- ٤٣٦.

(٤) المخزومي، **مدرسة الكوفة**، ص٥٠.

=

وبعد أن استمر الخلاف هادئًا إلى عهد الخليل في البصرة، والرؤاسي في الكوفة، اشتد بين الكسائي وسيبويه، وأول مظهر من مظاهر الخلاف بين المدرستين ما كان من أمر مناظرة سيبويه والكسائي بحضرة يحيى بن خالد البرمكي في المسألة الزنبورية[١]، ومناظرة الكسائي مع الأصمعي بحضرة الرشيد في رفع (رئمان) ونصبها وجرها من قول أفنون التغلبي[٢]، وهذه المناظرات لا تعدو أن تكون مظهرًا من مظاهر التنافس بين العلماء؛ للوصول إلى الرزق أو بلوغ المنزلة عند السلطان؛ فقد جاء سيبويه من البصرة؛ ليحل في بلاط الخلافة سيدًا للعلماء، وبهذا يفقد الكسائي ما يشغله في قلوب ذوي الأمر، فالخلاف إذن بدأ مبكرًا، لكنه لم يتخذ شكل العصبية المذهبية إلا عند المتأخرين، وذلك عندما أصبح كتاب سيبويه الأساس الذي يقوم عليه الخلاف، فهو قد ضمنه كثيرًا من المؤاخذات النحوية؛ فقد غلط فيه عيسى بن عمر ويونس والخليل، واتهم بعض العرب بالوهم في بعض الأساليب التي رويت، وبذلك فتح سيبويه باب المؤاخذات النحوية واسعًا على مصراعيه، ولم ينج كتابه نفسه من تخطئة النحويين؛ فقد نظر فيه الأخفش، وكان يعلق عليه تارة، ويخطئ تارة، وتارة يستدرك، وكذلك فعل الكسائي والفرَّاء والمازني وغيرهم؛ فجميعهم قرأوا الكتاب وعنوا به وعلقوا عليه، وكانوا يختلفون مع صاحبه في بعض المسائل[٣]، ثم جاء المبرد فجمع هذه التعليقات، وزاد عليها شيئًا في كتاب سمَّاه (مسائل الغلط)، ثم دار الخلاف في هذه التعليقات؛ فألفت الردود والكتب، واشتد الخلاف، واتخذ إطار المذهبية بعد التقاء المذهبين في بغداد، فظهر نحاة متعصبون انقسموا على أنفسهم؛ ثعلب (ت٢٩١هـ) وتلاميذه، والمبرد (ت٢٨٥هـ) وتلاميذه، واشتد الأمر كثيرًا بمجيء السيرافي

(١) الزجاجي، **مجالس العلماء**، المجلس الثاني، ص٩.

(٢) السابق، المجلس السابع عشر، ص٣٥. وأفنون، ج (٠٠٠ – نحو ٦٠ ق. هـ = ٠٠٠– نحو ٥٦٤م): هو صريم بن معشر بن ذهل بن تميم، من بني تغلب، ج شاعر، جاهلي، يماني الأصل، مات في بادية الشام، لقب بأفنون لقوله في أبيات: (إن للشبان أفنونًا). الزركلي، خير الدين بن محمود، **الأعلام**، ط٦، (لبنان، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٤م)، ج٣، ص٢٠٤.

(٣) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د. ط)، (القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٨م)، ص١٤٣.

(ت٣٦٨هـ)، وأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، والرماني (ت٣٨٤هـ)، إذ اتخذ الخلاف شكلًا من أشكال الجدل والمنطق والفقه.

ثانيًا: أسباب الخلاف النحوي:

إن أسباب الخلاف بين النحاة كثيرة، وهي مثار خلاف بين الباحثين قديمًا وحديثًا، ولكن يمكن إرجاع أسباب الخلاف النحوي إلى الآتي:

أ. طبيعة اللغة العربية التي تمتاز بالاتساع وغزارة الألفاظ؛ لأنها تنتشر في أراض مترامية الأطراف، في قبائل تفصل بينهم الحواجز الطبيعية، فتكون لكل منهم لغته الخاصة، حتى يكاد بعضهم لا يميز لغة الآخرين حتى قيل: (ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا، ولا عربيتهم بعربيتنا)[١].

ب. طبيعة النحو العربي التي تقوم على الاجتهاد والتعليل تجعل النحوي يجتهد آراء نحوية ينفرد بها، مما يؤدي إلى تباين وجهات نظر النحاة في التعليل والاجتهاد؛ لأن الاجتهاد يقوده إلى طرح العلل والظواهر النحوية؛ لتعزيز الرأي الذي يراه، ومن الطبيعي أن يجتهد النحوي بقدر ما يمتلك من حس لغوي ونفاذ ذهني، تمليه عليه ثقافته اللغوية واجتهاده الشخصي[٢].

ج. الاختلاف المنهجي: اتخذ الكوفيون منهجًا يختلف كثيرًا عن منهج البصريين؛ فإذا كان منهج أهل البصرة أساسه القياس على الكثير، ونبذ القليل النادر والتعليل والتأويل، فإن الكوفيين اعتمدوا على السماع العام قليلًا كان أم كثيرًا، ومن هنا زاد البعد بين الفريقين، وهذا الاختلاف المنهجي تمثل في النزعة العقلية، والفلسفية لدى بعض النحاة، أو الاهتمام بالسماع وتغليبه على النزعة العقلية لدى بعضهم الآخر، وتأثر بعضهم بالعلوم الأجنبية أو الإسلامية،

(١) الجمحي، محمد بن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: ج محمود محمد شاكر، (د. ط)، (جدة، دار المدني، د. ت)، ج١، ص١١. السيوطي، **المزهر في علوم اللغة**، ج١، ص٣٩٦. العزاوي، فائزة علي، **الخلاف النحوي في كتب معاني القرآن للفراء والأخفش والزجاج**، ص٤.

(٢) المرجع السابق، ص٥.

=

مما ساعد على طبع درسهم النحوي بطابع وسمات مميزة[١].

د . التنافس بين العلماء: سعى علماء المصرين البصرة والكوفة إلى إظهار مقدرتهم العلمية؛ بغية كسب جاه علمي أو مالي، مما أدى إلى ظهور آراء متباينة، كل رأي منها يعبر عن شخصية صاحبه، وقد أسهم الخلفاء والأمراء في إثارة التنافس بين العلماء، فكانت أغلب المنافسات على أيديهم، فحكموا في كثير منها، فنصروا وخذلوا، ورفعوا وخفضوا، فكان لذلك أثره في زجّ العلماء بأنفسهم في هذا التنافس الذي كان يأمل كل واحد فيه أن يكون المجلى[٢].

هـ . الدوافع المادية والأطماع الشخصية، والعصبية للبلد، من أكثر الأسباب التي أثارت الخلافات بين العلماء، ولوَّنت الخلاف بشيء من العنف[٣].

(١) منديل، حسن، **الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة**، ص٩.

(٢) الطنطاوي، **نشأة النحو**، ص٣٨.

(٣) السيرافي، **أخبار النحويين البصريين**، (د. ط)، (القاهرة، نشر، مكتبة الثقافة الدينية،٢٠٠٧م)، ص٤، السيوطي، عبد الرحمن، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ترجمة: ثعلب، تحقيق: على محمد عمر، (د. ط)، (القاهرة، مكتبة الخانجى،٢٠٠٥م)، ج١، ص٣٩٧.

المبحث الأول

مسائل الخلاف بين النحاة في الضمير المنفصل

في هذا المبحث أتناول بيان خلاف النحاة في الضمير المنفصل، وقد وقفت على إحدى وخمسين مسألة خلافية؛ هي:

١. الخلاف في اللواحق التابعة لـ(إيَّا) أهي ضمائر أم زوائد؟[١].

٢. الخلاف في (إيَّا)؛ أهي مشتقة من شيء؟[٢].

٣. اتصال الضمير وانفصاله بعد (إلا)[٣].

٤. الخلاف في جواز انفصال الضمير بعد (اللام) الفارقة مسبوقًا بـ(أنْ) النافية نحو: إنْ قام لأنا[٤].

٥. الخلاف في اتصال الضمير وانفصاله؛ إذا اختلف الضميران بالنسبة إلى التكلم والخطاب والغيبة في باب (ظننت)، وكان الذي يلي الفعل أقرب[٥].

٦. الخلاف في اتصال الضمير وانفصاله؛ إذا اختلف الضميران بالنسبة إلى التكلم

(١) أبو حيان، **ارتشاف الضرب** تح: د. رجب عثمان محمد، راجعه: د. رمضان عبد التواب، ط١ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٨هـ- ١٩٩٨م)، ج٢، ص٩٣٠، الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج٢، ص٦٩٥ م٩٨، ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص٤٤، ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج٢، ص١١١، الرضي، **شرح الكافية**، ج٣، ص٢٧، ٢٨، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص ٢١٢- ٢٤٣.

(٢) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٣١، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٤٣.

(٣) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٣٣، ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج٢، ص٦١٢، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص١٩٦.

(٤) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٣٣، ٩٣٤، الزبيدي، **ائتلاف النصرة**، ج ١٦٣، م٣٩.

(٥) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٣٤، ٩٣٥، ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص٥١، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٢٠.

=

والخطاب والغيبة في باب (ظننت)، وكان الذي يلي الفعل أبعد[١].

٧. الخلاف في جواز اتصال الضمير باسم الفاعل إذا تعدَّى إلى مفعول واحد، أو إلى مفعولين، وأُجري مُجرى الفعل[٢].

٨. الخلاف في جواز اتصال الضميرين وانفصالهما في باب (أعطى)؛ إذا كانا للغائب، وهما من جنس واحد[٣].

٩. الخلاف في جواز قولهم: (أعطيتهنَّ كُنَّ)[٤].

١٠. الخلاف في اتصال الضمير وانفصاله إذا كان الفعل ناسخًا[٥].

١١ ـ الخلاف في جواز اتصال ثاني مفعولي (أعطيت) إذا أُخبر به[٦].

١٢. الخلاف في اتصال الضمير وانفصاله إذا كان محصورًا بـ(إنما)[٧].

١٣. الخلاف في اتصال الضمير وانفصاله إذا وقع خبرًا لـ(كان) وأخواتها[٨].

١٤. الخلاف في استشهاد ابن مالك بشواهد عن مفسِّر مصرّح بلفظه، أو مستغنى عنه

(١) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٣٥، ابن يعيش، **شرح المفصَّل**، ج٣، ص٥١، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٢٠.

(٢) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٣٨.

(٣) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٣٨، ٩٣٩، الرضي، **شرح الكافية**، ج٣، ص٣٩، ١٨، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٢٠.

(٤) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٣٩.

(٥) **السابق**، ج٢، ص٩٣٩.

(٦) **السابق**، ج٢، ص٩٣٩.

(٧) **السابق**، ج٢، ص٩٣٩، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢١٦، ٢١٧، ويتعلق بها مسألة: الخلاف في جواز قولهم: (أعطيتهوك). أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٣٩، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٢٠.

(٨) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٣٩، ٩٤٠.

=

بحضور مدلوله حسًّا[١].

١٥. الخلاف في الضمير الذي يفسره الخبر في قوله تعالى: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾ الأنعام: ٢٩[٢].

١٦. الخلاف في تسمية ضمير الشأن[٣].

١٧. الخلاف في جواز أن يتقدم خبر ضمير الشأن عليه[٤].

١٨. الخلاف في ضمير الشأن؛ أهو اسم له محل من الإعراب أم هو حرف كاف عن العمل؟[٥].

١٩. الخلاف في جواز أنْ يفسِّر ضمير الشأن بجملة خبرية مُصرح بجزئيها[٦].

٢٠. الخلاف في ضمير الشأن؛ هل يبرز مبتدأ؟[٧].

٢١. الخلاف في جواز أن يَستكن ضمير الشأن في باب (كان)[٨].

٢٢. الخلاف في جواز أنْ يستكن الضمير في باب (كاد)[٩].

---

(١) **السابق، ج٢**، ص٩٤١، ٩٤٢.

(٢) **السابق**، ج٢، ص٩٤٦.

(٣) **السابق**، ج٢، ص٩٤٧، ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص٦٤، ٦٥، السلسيلي، **شفاء العليل**، ج١، ص٢٠٣، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٣٢.

(٤) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٤٧.

(٥) **السابق، ج٢**، ص٩٤٧، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٣٢.

(٦) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٤٨، ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص٩٥، الرضي، **شرح الكافية**، ج٣، ص٦٩، ٧٠، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٢٧.

(٧) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٥٠.

(٨) **السابق**، ج٢، ص٩٥١، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٢٧.

(٩) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٥١، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٢٧.

=

٢٣. نعت المضمر.

٢٤ـ الخلاف في علة بناء نحن على الضم[١].

٢٥ـ الخلاف في أصل ضمائر الغيبة[٢].

٢٦ـ الخلاف في أصلية الحروف في الضمير (أنا).

٢٧ـ مسألة: الخلاف في (أنت)؛ أهو بكماله الاسم أم أنَّ (التاء) وما بعدها الاسم؟

٢٨ ـ خلاف النحاة في الضمير من (إيَّاك).

٢٩ـ هل يأتي الضمير متصلًا مع لولا؟

٣٠ ـ الخلاف في فائدة الفصل[٣].

٣١ ـ الخلاف في جواز أنْ يكون الضمير فصلًا إذا وقع بين نكرتين[٤].

٣٢ ـ تقديم ضمير الفصل على المبتدأ وعلى كان[٥].

٣٣ ـ الخلاف في إعراب ضمير الفصل إذا كان اسمًا[٦].

٣٤ ـ الخلاف في جواز أنْ يتقدم ضمير الفصل مع الخبر على المخبر عنه[٧].

---

(١) **السابق**، ج١، ص٢٣٨، الشيخ خالد، **التصريح**، ج١، ص١٠٣.

(٢) السيوطي، **همع الهوامع، ج١**، ص٢٣٩.

(٣) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٥٩، السيوطي، **همع الهوامع، ج١**، ص٢٣٦، ص٢٤١.

(٤) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٥٦، السيوطي، **همع الهوامع، ج١**، ص٢٣٨.

(٥) ابن السراج، **الأصول**، ج٢، ص١٢٥.

(٦) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٥٨، ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص٦٠، السلسيلي، **شفاء العليل**، ج١، ص٢٠٨، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٣٦.

(٧) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٥٧، ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص١٦٤، السلسيلي، **شفاء العليل**، **ج١**، ص٢٠٨.

=

٣٥ ـ الخلاف في جواز أن يؤتى بضمير الفصل إذا تقدَّم أوَّل مفعولي (ظننت) وتوسطت وتأخر (الثاني)[١].

٣٦ ـ الخلاف في جواز الفصل بعد تمام الكلام[٢].

٣٧ ـ الخلاف في جواز الفصل والنصب في قولهم: ما بالُ زيدٍ هو القائم، وما شأن عمرو هو الجالس[٣].

٣٨ ـ الخلاف في تسمية ضمير الفصل[٤].

٣٩ ـ الخلاف في ضمير الفصل؛ أهو حرف أم ضمير باقٍ على اسميته؟[٥].

٤٠ ـ الخلاف في ضمير الفصل؛ هل يجوز أنْ يقع بعد الاسم النكرة[٦].

٤١ ـ الخلاف في ضمير الفصل؛ هل يجوز تقديمه أول الكلام[٧].

٤٢ ـ الخلاف في جواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها[٨].

٤٣ ـ الخلاف في ضمير الفصل إذا كان الخبر بـ(أل) في باب (ما)[٩].

---

(١) أبو حيان، **ارتشاف الضرب، ج٢**، ص٩٥٧.

(٢) **السابق**، ج٢، ص٩٥٦.

(٣) **السابق**، ج٢، ص٩٥٦.

(٤) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٥١، الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج٢، ص٧٠٦ م١٠٠، ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص٥٩، ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص١٦٣، الرضي، **شرح الكافية**، ج٣، ص٦١، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٣٥.

(٥) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٥١، ٩٥٢، الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج٢، ص٧٠٦، ابن مالك، **شرح الكافية الشافية، ج١**، ص٢٤٤، المرادي، **الجنى الداني**، ج٣٥٠، ٣٥١.

(٦) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٥٢، ٩٥٣، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٣٧.

(٧) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٥٣.

(٨) السابق، ج٢، ص٩٥٢، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٣٨.

(٩) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٥٤.

=

٤٤ ـ الخلاف في ضمير الفصل وإعرابه إذا دخلت على الخبر لام الفرق[١].

٤٥ ـ الخلاف في الفصل إذا دخلت على الخبر فاء الجزاء[٢].

٤٦ ـ الخلاف في الفصل إذا دخلت لا النافية على ضمير الفصل[٣].

٤٧ ـ الخلاف في الفصل إذا دخلت (إلَّا) على المضمر[٤].

٤٨ ـ الخلاف في إعراب الخبر إذا كان مشتقًّا رافعًا ضمير الأول، وتقدَّم ما ظاهره التعلق به من حيث المعنى نحو: (كان زيد هو بالجارية الكفيل)[٥].

٤٩ ـ الخلاف في جواز الفصل والنصب إذا كان الخبر رافعًا لسببي والضمير مطابقًا للاسم[٦].

٥٠ ـ الخلاف في إعراب الأمير في قولهم: (كان زيد هو القائم وهو الأمير)[٧].

٥١ ـ الخلاف في قولهم: كان هو القائم زيد أن يُجعل في (كان) ضمير مجهول و(زيد) فاعل بـ(القائم)[٨].

(١) **السابق**، ج٢، ص٩٥٤.

(٢) **السابق**، ج٢، ص٩٥٤، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٤٢.

(٣) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٥٤، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٣٩، ٢٤٠.

(٤) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٥٤، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٤٢.

(٥) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٥٤، ٩٥٥، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٣٩.

(٦) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٥٥، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٤٢.

(٧) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٥٥، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٤٢.

(٨) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٥٧.

المبحث الثاني: دراسة بعض مسائل الخلاف بين النحاة في الضمير المنفصل

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: الخلاف في أصلية الحروف في الضمير (أنا):

ضمائر المتكلم: هي الضمائر التي يستخدمها الشخص (المتكلّم) للدلالة على نفسه أو على المتكلِّمِين أثناء التحدث مع الآخرين، وهي: أنا، نحن، إيّاي، إيّانا، ياء المتكلم، نا المتكلمين، تاء المتكلم، وقد اختلف النحاة في أصلية الحروف للضمير (أنا) على ثلاثة أقوال:

الأول: مذهب البصريين(١): أنَّ الحروف الأصلية في الضمير (أنا) هي (الهمزة) و(النون)، وألفه الأخيرة جيء بها في الوقف لبيان الحركة كما جيء بـ(الهاء) في (اغزِه) و(ارمِهِ)، فالألف في (أنا) تُحذف في الوصل، كما تُحذف هذه (الهاء) في حالة الوصل(٢)، وفائدة الألف فيه بيان حركة الفتحة في الوقف التي لولاها لسقطت الفتحة، ولكي لا يلتبس بـ(أنْ) الحرفية الساكنة النون؛ لذلك يُكتب بالألف(٣).

واستدلوا على ذلك بقول قول حاتم: هذا فَزْدِي أَنَهْ(٤).

(١) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص٣٣، الرضي، **شرح على الكافية**، ج٣، ص١٩، أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٢٧، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٣٦.

(٢) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص٣٣، ابن هشام، **مغني اللبيب**، ٣٨، ٣٩، الشيخ خالد، **التصريح**، ج١، ص١٠٣، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٣٦.

(٣) الرضي، **شرح الكافية**، ج٣، ص١٩، ابن هشام، **مغني اللبيب**، ٣٨، ٣٩، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص٩٣، والمرادي، **تسهيل الفوائد**، ص٢٥، ابن مالك، **التسهيل**، ج١، ص١٣٤، الصبان، **حاشية الصبان**، ج١، ص١١٤.

(٤) ورد في **مجمع الأمثال** للميداني رقم ٤٥٥٢: "هذا فصدي". قيل: إن من تكلم به كعب بن أمامة، وذلك أنه كان أسيرًا في غزة؛ فأمرته أم منزله أن يفصد أول ناقة لها فنحرها، فلامته على نحره إيَّاها، فقال: هكذا فصدي، يريد أنه لا يصنع إلا كما يصنع الكرام. السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٣٦، المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ج١، ص٣٦٥.

=

القول الثاني: مذهب الكوفيين وتابعهم ابن مالك في ذلك[١] أنَّ (أنا) بكماله هو الاسم، وأنَّ ألفه الأخيرة من نفس الكلمة، واستدلوا على ذلك بقراءة من قرأ[٢] قوله تعالى: (أنا أُحْيِيْ)[٣] بنطق الألف وحدها، وبقول حُمَيد بن ثور:

أنا سيْفُ العشيرةِ فاعرفوني حُمَيْدًا قد تَذَريْتُ السَّنَاما[٤]

والشاهد فيه قوله: (أنا سيف)؛ إذ أثبت الشاعر (ألف): (أنا) في حالة الوصل.

والظاهر في هذا الخلاف راجع إلى الاختلاف في السماع من قبائل العرب؛ فابن يعيش ربط بين اللهجات ومذهب البصريين والكوفيين، عندما قال: "ومنهم من يُسكِّن النون في الوصل والوقف، فيقول: أنْ فعلت هذا، وهذا ما يؤيد مذهب البصريين، وأنَّ الألف زائدة لبيان الحركة؛ لوقوعها موقع ما لا شبهة في زيادتها، وهي الهاء"[٥].

(١) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص٣٣، الرضي، **شرح الكافية**، ج٣، ص١٩، السلسيلي، **شفاء العليل**، ج١، ص١٨٧، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٣٦. وقول ابن مالك **بشرح التسهيل**، ج١، ص١٤١.

(٢) هي قراءة نافع. ابن خالويه، **الحجة**، ص٤٥، الزمخشري، **الكشاف**، ج١، ص٣٣٠، أبو حيان، **البحر المحيط**، ج٢، ص٢٩٩.

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٥٨.

(٤) البيت من الوافر، لحميد بن حريث بن بحدل الكلبي في **ديوانه**، ص١٠٦.

وقوله: (حميدًا) منصوب على أنه بدل من الياء في (فاعرفوني)، أو بفعل محذوف يدل على الاختصاص أو المدح؛ هذا كله إن رويته (حميدًا) بالتصغير على أنه عَلَم، فإن رويته (حَميدًا)- بفتح الحاء- على أنه صفة بمعنى محمود؛ فهو حال، وإن كان اسمًا غير صفة جاز فيه ما جاز في المصغر، وقد اختلف في اسم الشاعر على وجهين، فقيل: هو مصغر. وقيل: مكبر، و(تذريت): علوت، وأصله من بلوغ الذروة، وهي أعلى الشيء، والسنام للبعير معروف، وأراد هنا: عالي المجد والرفعة.

والبيت ورد عند: الرضي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج٢، ص٢٩٥، ج٤، ص٢٢٣، **شرح الرضي على الكافية**، ج٢، ص٤١٧ ابن جني، **المنصف**، ج١، ص٤٩١، البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ج٥، ص٢٣٨.

الشاهد: قوله (أنا) حيث جاء بالألف مع الوصل، وهو من ضرائر الشعر.

(٥) ابن يعيش، **شرح المفصَّل**، ج٣، ص٣٤.

=

ونقل أبو حيان أنَّ لغة الحجاز تُثبت الألف في الوقف وتحذفها في الوصل[١]، وهذه ما توضح مذهب البصريين.

ونقل ابن يعيش عن الفراء لغة في (أنا)، وهي (آن) بقلب الألف إلى موضع العين، وقال فيها: "فإنْ صحَّت هذه الرواية كان فيها تقوية لمذهبهم"[٢]، ويقصد الكوفيين.

ونقل أبو حيان أنها لغة (قضاعة)، وأنَّ (آن) على وزن (عان)، وكذلك نقل عن تميم وبعض من قيس وربيعة إثبات الألف وصلًا ووقفًا، وهذا ما يوضح مذهب الكوفيين، ومن هذا الخلاف اختُلف في إعرابه؛ فهو عند البصريين مبني على الفتح، وعند الكوفيين مبني على السكون، على أساس أنَّ آخره ألف ساكنة، وهي من حروفه الأصلية[٣].

القول الثالث: مذهب بعض النحاة المتقدِّمين[٤]، إنَّ (أنا) مركَّب من الألف التي في (أقوم)- وهي صيغة المضارع المفرد المتكلم- و(نون) (نقوم) وهي صيغة جماعة المتكلمين، وهو مبني على الضم قد وضع هكذا، ونعته أبو حيان بأنه "مِن أسخف الأقوال"[٥]، ولم يبيّن موقفه من المذهبين الآخرين.

وتظهر فائدة هذا الخلاف فيما إذا سمينا به؛ فعلى أن الضمير مجموع الحروف يُعرب؛ لأن سبب البناء قد زال، وعلى أنه (أن) يُحكى؛ لكونه مركبًا من اسم وحرف[٦]، وعلى القول بأنه (أَنَ) يُبنى[٧].

(١) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٢٧.

(٢) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص٣٤.

(٣) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٢٧.

(٤) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٢٧، ٩٢٨، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٣٧.

(٥) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٢٧.

(٦) الصبان، **حاشية الصبان**، ج١، ص١١٤.

(٧) الشيخ خالد، **التصريح**، ج١، ص١٠٣. وقال: "عند الفراء لو سُمِّي به يُعرب، وعند غيره يُحكى؛ لكونه مركبًا من اسم وحرف...، إذا قلنا بالإعراب فيُعرب إعراب ما لا يَنصرف؛ للعلمية وشبه العجمة".

ويبدو لي أنّ الراجح في هذه المسألة: قبول المذهبين الأولين؛ فيجوز في (أنا) البناء على الفتح والألف زائدة على مذهب البصريين، ويجوز فيها البناء على السكون وهو ما ذهب إليه الكوفيون، وذلك لأنَّ (أنا) بكماله هو الاسم، وألفه الأخيرة من نفس الكلمة.

المطلب الثاني: مسألة الخلاف في (أنت)؛ أهو بكماله الاسم أم أنَّ (التاء) وما بعدها الاسم؟

ضمائر المخاطب: هي الضَّمائر التي يستخدمها الشخص (المخاطب)، عند توجيه الكلام لغيره، وهي: أنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن، وإياكَ، وإياكِ، وإياكما، وإياكم، وإياكن، وتاء المخاطب، وألف الاثنين، واو الجماعة، وياء المخاطبة، ونون النسوة، وقد اختلف النحاة في الحروف الأصل للضمير (أنت)؛ أهو بكماله الاسم أم أنّ (التاء) وما بعدها الاسم، وذلك على أربعة أقوال:

الأول: مذهب سيبويه والبصريين[١]: أنَّ الاسم هو (أنْ) و(التاء) حرف خطاب وقد تركَّبَا معًا[٢]، وهي كالتاء الاسمية في اللفظ؛ لذلك فهي تفتح في المذكر، وتُكسَر في المؤنث، فيقال: أنتَ وأنتِ، وتتصرف التاء فتوصل بالميم، وهي علامة جمع المذكر؛ نحو: أنتم، وتوصل بميم وألف في المثنى نحو: أنتما، وتوصل كذلك بنون في جمع المؤنث نحو: أنتنَّ؛ لذلك فإنَّه إذا سمِّي بـ(أنتَ) حُكي؛ لأنه مركَّب من اسم وحرف[٣].

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٢٤٥، ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص٣٥، الرضي، **شرح الكافية**، ج٣، ص٢١، أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٢٧، ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ج١، ص٩٩، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٣٧، الأشموني، **شرح الأشموني**، ج١، ص١١٤ .١١٥.

(٢) والتاء حرف خطاب : أي: حرف جعل له الواضع مدخلًا في الدلالة على الخطاب، بمعنى: أنه شرط في دلالة الضمير على الخطاب لحاق التاء له. الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ج١، ص١١٤، ١١٥.

(٣) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٢٧، المرادي، **الجنى الداني**، ص٥٨.

=

الثاني: مذهب الفَرَّاء[١]: أنَّ (أنت) بكماله هو الاسم، و(التاء) من أصل الكلمة.

الثالث: مذهب بعض النحاة المتقدمين[٢]: أنَّ (أنت) مركَّب من (ألف) أقوم، و(نون) نقوم، وتاء تقوم، ووصفه أبو حيان بأنه "مِن أسخف الأقوال"[٣].

الرابع: مذهب ابن كيسان[٤]: أنَّ "الضمير هو التاء فقط، وهي تاء التي في فَعلتُ وكُتِّرت بأنْ"[٥]، وزيدت معه (الميم) في الجمع للتقوية، والألف للدلالة على التثنية والنون للتأنيث.

ورُدَّ ما ذهب إليه "بأنَّ التاء على ما ذكر للمتكلم، وهو منافٍ للخطاب"[٦].

ويُفسِّر الرضي ما ذهب إليه ابن كيسان بـ" أنَّ الضمير المرفوع هو التاء المتطرفة؛ فكانت مرفوعة متصلة، فلما أرادوا انفصالها: دعموها بـ(أنْ) المستقلة لفظًا"[٧].

واختار هذا القول أبو حيان بقوله: "هذا الذي أختاره"[٨].

ويبدو لي أنَّ الراجح في هذه المسألة: قبول المذهبين الأولين؛ فيجوز في أنْت البناء على السكون والتاء حرف خطاب على مذهب البصريين، ويجوز فيها البناء على الفتح، وهو ما ذهب إليه الكوفيون، وذلك لأنَّ (أنت) بكماله هو الاسم، والتاء من نفس الكلمة.

---

(١) الرضي، **شرح على الكافية**، ج٣، ص٢١، أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٢٧، المرادي، **الجنى الداني**، ص٥٨، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٣٧، الصبان، **حاشية الصبان**، ج١، ص١١٥.

(٢) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٢٧، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٣٧.

(٣) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٢٧.

(٤) **السابق**، ج٢، ص٩٢٧، المرادي، **الجنى الداني**، ص٥٨، ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ج١، ص٩٩، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٣٧، الصبان، **حاشية الصبان**، ج١، ص١١٥.

(٥) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٢٧، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٣٧.

(٦) **السابق**، ج١، ص٢٣٧.

(٧) الرضي، **شرح الكافية**، ج٣، ص٢١.

(٨) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٢٧.

المطلب الثالث: الخلاف في جواز اتصال الضمير وانفصاله؛ إذا اختلف الضميران بالنسبة إلى التكلم والغيبة والخطاب في باب (ظننت)، وكان الذي يلي الفعل أبعد.

اختلف النحاة في هذه المسألة على أربعة أقوال:

الأول: مذهب سيبويه: وجوب انفصال الضمير، نحو: زيد ظننته إياك، والدرهم أعطيته إياك؛ لأنَّ "قول النحويين قد أعطاهوك وأعطاهوني، فإنما هو شيء قاسوه لم تتكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تكلم به كان هينًا، ويدخل على مَن قال هذا أن يقول الرجل إذ منحته نفسَه: وقد منحتنيني، ألا ترى أنّ القياس قد قَبُح إذا وضعت (ني) في غير موضعها"(١).

وسيبويه في رأيه هذا يقيس على الكثير المسموع، وهذا واضح من قوله: "وهذا- أيضًا- ليس بالكثير في كلامهم، والأكثر في كلامهم: أعطاه إياه"(٢).

واختار هذا القول ابن مالك وابن عقيل(٣).

الثاني: مذهب طائفة من النحاة المتقدمين، وتبعهم المبرد(٤): جواز الأمرين الاتصال والانفصال، إلا أن الانفصال أحسن وأجود لا واجب، فيجوز أن يقال: أعطيتهوك، والأحسن أن يقال: أعطيته إياك.

الثالث: مذهب الكسائي(٥): وجوب الانفصال، ولا يجوز الاتصال إلا إذا كان الضمير الأول (نون النسوة) نحو: الدرهم أعطيتُهُنّكنّ.

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص٣٦٤، ٣٦٥.

(٢) **السابق**، ج٢، ص٣٦٥.

(٣) ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ج١، ص١٠٦.

(٤) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٣٥، ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ج١، ص١٠٦، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٢٠، ولم أقف على رأي المبرد في كتابيه المقتضب والكامل.

(٥) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٣٥، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٢٠.

=

الرابع: مذهب الفراء[(١)]، وهو مذهب شيخه الكسائي الذي أوجب الانفصال، ولا يجوز الاتصال إلا إذا كان الضمير (ألف الاثنين) أو (واو الجماعة)؛ فيجوز فيهما الاتصال والانفصال، والانفصال أحسن نحو: الدرهمان أعطيتُهُماك، والغلمان أعطيتُهُمُوك، والزيدان ظنُنْتُهُماكُما، والزيدون ظَنَنْتُهُمُوكُم.

ويبدو لي أنَّ الراجح في هذه المسألة: ما ذهب إليه سيبويه؛ لورود السماع به، وقد ذكر ذلك أبو حيان فقال: "والذي ورد به السماع: مذهب سيبويه"[(٢)]، وهذه إشارة منه إلى ترجيحه.

المطلب الرابع: هل يجوز دخول ضمير الفصل على النكرة؟[(٣)].

ضميرُ الفصلِ: هو ضميرٌ يقعُ بين المبتدأ والخبر أو شبههما؛ مما كان أصله مبتدًا وخبرًا، ثم تغير بدخول الناسخ إذا كانا معرفتين، ويأتي بصيغة التكلم والخطاب والغيبة.

قال سيبويه: "هذا بابُ ما يكونُ فيه هو وأنتَ وأنا ونحنُ وأخواتهن فصلًا".

اعلمْ أنَّهُنَّ لا يَكُنَّ فصلًا إلا في الفعلِ، ولا يَكنَّ كذلك إلا في كُلِّ فعلٍ، الاسمُ بعده بمنزلته في حال الابتداء؛ فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء؛ إعلامًا بأنَّهُ قد فَصَلَ الاسمَ، وأنَّهُ فيما يَنتظرُ المحدَّثُ ويتوقعه منه، مما لا بُدَّ له أن يذكره للمحدَّثِ؛ لأنَّكَ إذا ابتدأتَ الاسم، فإنما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأتَ فقد وجبَ عليكَ مذكورٌ بعد المبتدأ لا بُدَّ منه، وإلا فسد الكلامُ ولمْ يسغْ لكَ، فكأنَّه ذَكَرَ هو؛ ليستدل المحدَّثُ أن ما بعد الاسم ما يُخرجه مما وجب عليه، وأنَّ ما بعد الاسم ليس منه، هذا تفسيرُ الخليلِ

(١) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٣٥، والسيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٢٠.

(٢) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٩٣٥

(٣) ابن يعيش : **شرح المفصل**، ج٣، ص١١١، ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص١٨٦، وابن هشام، **مغني اللبيب**، ج ٦٤٢، السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ٢٧٧.

=

رحمه اللهُ"(١).

وجاء فيه- أيضًا- قوله: "واعلمْ أنها تكون في إنَّ وأخواتها فصلًا وفي الابتداء، ولكن ما بعدها مرفوعٌ قبل أن تذكرَ الفصلَ، واعلم أن هو لا يحسن أن تكون فصلًا حتى يكون ما بعدها معرفةً، أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألفُ واللامُ وضارعَ زيدًا وعمرًا، نحو: خيرٌ منكَ ومثلكَ وأفضل منكَ وشرٌّ منكَ، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفةٌ أو ما ضارعها، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفةً أو ما ضارعها"(٢).

وقال ابنُ يعيش: "اعلمْ أنَّ الضميرَ الذي يقعُ فصلًا له ثلاثُ شرائط: أحدها: أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، ويكون هو الأول في المعنى. الثاني: أن يكون بين المبتدأ وخبره، أو هو ما داخلٌ على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف؛ نحو إنَّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وظننتُ وأخواتها(٣). الثالث: أن يكون بين معرفتين، أو معرفة وما قاربها من النكرات"(٤).

فمن خلال ما سبق يظهر أن البصريين اشترطوا أن يقع ضمير الفصل بين معرفتين، أو نكرتين كمعرفتين؛ على أن يكون أولهما مبتدأ أو ما كان أصله مبتدأ، والثاني خبرًا أو ما كان أصله خبرًا، وهذا القول للجمهور، وعليه سيبويه(٥).

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص٣٨٩.

(٢) **السابق**، ج٢، ص٣٩٢.

(٣) أكثر العلماء من البصريين على أن ضمير الفصل: حرف وُضِع على صورة الضمير، وبناء على هذا الرأي فلا محلَّ له من الإعراب، ويرى الخليل: أنه اسم لا محل له من الإعراب (مُهْمَل)؛ فيُعْرب ما بعد الضمير على حسب ما قبله، فقد يكون خبرًا لمبتدأ، نحو: زيدٌ هو القائمُ، بينما يرى الفرَّاء أنه اسم محله محل الاسم المتقدم عليه، فهو في محل رفع مبتدأ ثان إذا قلت: زيدٌ هو القائمُ، أو قلت: كان زيدٌ هو القائمَ، وهو في محل نصب بدل إذا قلت: إن زيدًا هو القائمُ، أمَّا الكسائي فيرى أنه اسم محله محل الاسم المتأخر عنه، فهو في محل رفع مبتدأ ثان إذا قلت: زيدٌ هو القائمُ، أو قلت: إنَّ زيدًا هو القائمُ، وهو في محل نصب إذا قلت: كان زيدٌ هو القائمَ.

(٤) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص١١٠.

(٥) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص٣٩٢.

=

والقول الثاني: أن ضمير الفصل يقع بين نكرتين مطلقًا، وحكى سيبويه هذا القول عن أهل المدينة، ورآه أبو عمرو لحنًا(١)، وهو قول الكوفيين، وقد دار الخلاف بينهم عند دراستهم لقوله تعالى: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ النحل: ٩٢، فعند البصريين: ﴿هِيَ﴾: مبتدأ، و﴿أَرْبَىٰ﴾: خبره، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع رفع؛ لأنها صفة لـ﴿أُمَّةٌ﴾(٢).

قال أبو جعفر النحَّاس: "قال الكسائي والفراء: ﴿أَرْبَىٰ﴾: في موضع نصب، والمعنى مثل: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ المزمل: ٢٠، يجعلان (هو) عمادًا، وهذا خطأ عند الخليل وسيبويه لا يجوز، ولا يُشبه ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾؛ لأنَّ الهاء في ﴿تَجِدُوهُ﴾ معرفة، و﴿أُمَّةٌ﴾ نكرة، ولا يجوز عندهما: ما كان أحدٌ هو جالسًا، وقال الخليل: لا تكون هو زائدة إلَّا مع المعرفة، وعنده أن كونها مع المعرفة زائدة عجبٌ؛ فكيف تزاد مع النكرة؟"(٣).

وأجاز الفراء أن يكون موضع ﴿أَرْبَىٰ﴾ نصب خبرًا لـ﴿تَكُونَ﴾ و﴿هِيَ﴾ عماد- فصل- عند البصريين(٤).

قال أبو البركات الأنباري: "وليس كذلك؛ لأن من شروط العماد أو الفصل: أن يكون بين معرفتين، أو بين معرفة وما يقارب المعرفة، وههنا وقعت بين نكرتين"(٥)، واختاره السّمين

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص٣٩٦، ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص٣٩٥.

(٢) النحاس، **إعراب القرآن**، ج٢، ص٢٢٢، والقيسي، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢ (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ)، ج٢، ص٢١.

(٣) النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل، **معاني القرآن الكريم**، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط١، (مكة المكرمة، جامعة أم القرى)، (د. ت)، ج٢، ص٢٢٢، ٢٢٣، سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٣٩٤، ٣٩٥.

(٤) الفراء، يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي/ محمد علي نجار/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، (د. ط)، (مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، د. ت)، ج٢، ص١١٣.

(٥) الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج٢، ص٧٠٧.

=

الحلبي أيضًا(١).

وفي المسألة قول ثالث: أن ضمير الفصل يقع بين الحال وصاحبه، واستدل أصحاب هذا القول بقراءة عيسى بن عمر: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾(٢) بفتح الراء، ووصف أصحاب القول هذه القراءة باللحن، ورموها بالضعف(٣)، وذكر الكسائي أنها صواب(٤).

ويبدو لي أنَّ الراجح في هذه المسألة يتوقف على السماع، فإذا جاءت إحدى قراءات القرآن الكريم بجواز أن يقع ضمير الفصل بين نكرتين، كما في قراءة عيسى بن عمر؛ فهل يمكن أن نَرد هذه القراءة ونرميها باللحن والضعف؛ لأجل ما وضعه النحاة من قواعد، فينبغي قبول القراءات القرآنية وعدم ردها ولو تعارض هذا مع مقاييس النحاة.

المطلب الخامس: خلاف النحاة في الضمير من (إيَّاك)(٥):

المشهور أن "إياك" ضمير منصوب من ضمائر الفصل المنصوبة، وهي: إيَّاي وإيانا للمتكلم. وإيَّاكَ وإيَّاكِ وإيَّاكُمَا وإيَّاكم وإيَّاكنَّ للمخاطب. وللغائب: إيَّاه، إيَّاها، إيَّاهما، إيَّاهم، إيَّاهن.

وقد اختلف النحاة في الضمير "إيَّاك" ولواحقه ووزنه، وتعددت المذاهب فيه على النحو التالي:

المذهب الأول: يرى البصريون أنَّ الضمير (إيَّا) وحدها وما اتصل به من حروف- هي لتُبين أحواله من تكلم وخطاب وغيبة، واحتجوا لذلك بأن قالوا: إنما قلنا: إن إيَّا هي الضمير

(١) السَّمين الحلبي، **الدُّر المصون**، ج٤، ص٣٥٦.

(٢) سورة هود، من الآية (٧٨). النحاس، **إعراب القرآن**، ج٢، ص٢٩٥.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص٣٨٩، **المحتسب**، ج١، ص٣٢٥، القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج١، ص٣٧١.

(٤) النحاس، **إعراب القرآن**، ج٢، ص٢٩٥.

(٥) الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج٢، ص١٩٥ المسألة، ج ٩٨، وابن يعيش، **شرح المفصل، ج٣**، ص٩٨، ٩٩، وابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص١٥٩.

=

دون الكاف والهاء والياء؛ وذلك لأنا أجمعنا على أن أحدهما ضمير منفصل، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد؛ لأنه لا نظير له في كلامهم، فوجب أن تكون إيَّا هي الضمير؛ لأن لها نظيرًا في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير(١).

وذهب الخليل، وسيبويه، والأخفش، والمازني، وأبو العباس المبرد، والزجاج(٢) إلى هذا، ولكنَّهم اختلفوا في موقع الكاف؛ إذ يرى الخليل أنَّ الكاف في موضع جر بالإضافة(٣)؛ قال سيبويه: "وقال الخليل: لو أنَّ رجلًا قال: إياكَ نفسِك لم أُعنفه؛ لأن هذه الكاف مجرورة، وحدَّثني مَن لا أتَّهُم عن الخليل أنه سَمِعَ أعرابيًّا يقول: إذا بلغ الرجلُ الستين فإيَّاه وإيَّا الشّوابِّ"؛ أضيف (إيَّا) إلى (الهاء) مرَّة، وإلى الاسم الظاهر مرة ثانية، وأكثر في المرة الثالثة(٤).

واختار الزجاج قول الخليل، قال: "والدليل على إضافته قول العرب: إذا بَلَغَ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشَّواب، وإجراؤهم الهاء في إيَّاه مَجْراها في عصاه"(٥).

وذهب سيبويه والأخفش إلى أن اللواحق التي تلحق (إيَّا) من الكاف، والهاء، والياء: بيان الخطاب والغيبة والتكلم، ولا محل لها من الإعراب(٦)، واختلف المبّرد مع الخليل فيما نَقَلَ مكي القيسيّ لقول الخليل: إنَّ (إيَّا) اسم مضمر. فخطأهُ المبرد؛ لأن المضمر لا يُضاف، وعنده أنَّ (إيَّا) اسم مبهم أُضيف للتخصيص، ولا يعرف اسم مبهم مبني أُضيف غيرهُ، ومن أصل

(١) الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج٢، ص١٩٥، المسألة، ج ٩٨، وابن الخباز، **توجيه اللمع**، ص٣٠٣.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٤٠، ٣٨٠، والمبرد، **المقتضب**، ج٣، ص٢١٢، أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج١، ص٤٧٤، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص٩٨، ٩٩.

(٣) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج١، ص٦، ٧.

(٤) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٤٠.

(٥) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج١، ص٤٩.

(٦) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٣٨٠، ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص٩٨، المرادي، **الجنى الداني**، ج ٤٩٢. ونسب الرضي رأيًا للأخفش يوافق فيه الخليل والزجاج، **شرح الكافية**، ج٢، ص١٢، وابن الخباز، **توجيه اللمع**، ص٣٠٣.

=

مبهم إذا أضيف أن يكون نكرة، وأنْ يُعرب؛ نحو: غير، وبعض، وكل(١).

وضعَّف ابن جني رأي الخليل وأفسدَه؛ وذلك أنَّهُ إذ ثبت أنه مضمر، فلا سبيل إلى إضافته على وجه من الوجوه؛ لأن الغرض من الإضافة إنما التعريف والتخصيص، والمضمر على نهاية الاختصاص فلا وجه إلى الإضافة... فأمَّا ما حكاه سيبويه عن قولهم: فإيَّاه وإيَّا الشَّوابِ، فليس سبيل مثله مع قِلَّته أن يعترضَ على السَّماع والقياس جميعًا(٢).

واختار ابن مالك مذهب الخليل، والمازني، والزجاج، ونسبه- أيضًا- إلى الأخفش، ودافع عنه قائلًا: "إن هذه اللواحق لو لم تكن أسماءً مجرورة المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب: إذا بلغ الرجلُ الستين فإيَّاه وإيَّا الشوابِّ، وروي: "فإيَّاه وإيَّا السَّوءات، وهذا مستندٌ قوي؛ لأنَّه منقول بنقل العدل بعبارتين صحيحتي المعنى، ثم إن هذا الكلام يتضمَّنُ وعظًا وترغيبًا لمن بلغَ الستين في ذكر الموت والإعراض عن الفتنة بالنساء الشوابِّ؛ فإنهنَّ يلهينه"(٣).

ونسب مكي القيسي لابن كيسان قوله: إن الكاف هو الاسم، وإيَّا أُتي بها؛ لتعتمد الكاف عليها(٤).

المذهب الثاني: ذهب **الكوفيون** إلى أنَّ (إيَّاك) بكاملها الاسم(٥).

(١) القيسيّ، **مشكل إعراب القرآن**، ج٢، ص١١، والأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج٢، ص٦٩٥، المسألة، ج ٩٨.

(٢) ابن هشام، **سر صناعة الإعراب**، ج١، ص٣٢١.

(٣) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص١٦١.

(٤) القيسيّ، **مشكل إعراب القرآن**، ج٢، ص١١، ونسبه كل من الرضي والصفاقسي والمرادي إلى عامة الكوفيين، الرضي، **شرح الكافية**، ج٢، ص١٣، والمرادي، **الجنى الداني**، ج ٤٩٣.

(٥) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج١، ص٤٧٤، والأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج٢، ص٦٩٥، المسألة، ج ٩٨.

=

وهذا الرأي ردَّه الزجاج فقال: "ومَن قال: إنَّ إيَّاك بكاملها الاسم. قيل له: لم نَرَ اسمًا للمضمر ولا للمظهر يضاف، وإنما يتغير آخره ويبقى ما قبل آخرهِ على لفظ واحد"(١).

وتبعه في ذلك مكي القيسيّ، وأبو البركات الأنباري، وأبو البقاء العكبري مختارين رأي سيبويه والمحققين من النحويين(٢).

وقد نُسب إلى الفراء- أيضًا- أن (إيَّا) دعامة تعتمد عليها اللواحق؛ لتنفصل عن المتصل(٣)، وهذا قول ابن جرير الطبري، ولم يعزوه إلى أحد(٤).

وردَّ هذا الرأي؛ لأن الشيء لا يكون دعامة لأوله، وأول هذه الكلمة الكاف(٥).

ونَسَبَ الرضي هذا الرأي إلى بعض الكوفيين وابن كيسان؛ إذ قال: "وليس هذا القول ببعيد من الصواب"(٦)، وقد نسبه أبو البركات الأنباريُّ إلى الكوفيين عامتهم(٧).

وَنَسَبَ السفاقسي لأبي عبيدة قولًا انفرد به؛ إذ قال: "وذهب أبو عبيدة إلى أنَّ (إيَّا) مشتق، وهو ضعيف، ولم يكن يُحسن النحو وإن كان إمامًا في اللغة"(٨).

والرأي الأخير: ذهب المالقي فيما نقل عنه المرادي أن (إيَّا) حرف؛ لأنه لا معنى له

(١) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج١، ص٩. وهذا الرأي لم يَنسبه الزجاج إلى الكوفيين؛ لأنه نادرًا ما يُصَرِّح بأسماء الكوفيين.

(٢) القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج١، ص١١، والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج١، ص٧، الأنباري، **أسرار العربية**، ص٢٩٩.

(٣) المرادي، **الجنى الداني**، ص٤٩٣، والرضي، **شرح الكافية**، ج٢، ص٤٢٥، والسيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢١٢.

(٤) الطبري، **جامع البيان في تفسير القرآن**، ج١، ص٥٤.

(٥) الزبيدي، **ائتلاف النصرة**، ج ١٠٤، المسالة، ج ١٢٣، والبيضاوي، **تفسير البيضاوي**، ج١، ص٣٢.

(٦) الرضي، **شرح الكافية**، ج١، ص١٣، وقد ذكره العكبريُّ دون أن يَعزوه لأحد، **التبيان**، ج١، ص٧.

(٧) الأنباري، **أسرار العربية**، ص٢٩٩.

(٨) السفاقسي، **المجيد في إعراب القرآن المجيد**، ص٥٩.

=

في نفسه، وإنما معناه في غيره كسائر الحروف، ومعناه الاعتماد في النطق المضمر المتصل(١).

ويبدو لي أنَّ الراجح في هذه المسألة: ما ذهب إليه سيبويه ومَن وافقه من النحويين؛ لأنه الرأي الذي لا مَطعن فيه، وسَلِمَ من الردِّ عليه؛ مما جعله هو القول المرجح عند أكثر النحويين.

المطلب السادس: اتصال الضمير وانفصاله بعد (إلَّا): اختلف النحاة في هذه المسألة على قولين:

الأول: مذهب أكثر النحاة أنَّ اتصال الضمير بـ(إلَّا) من الشاذ، ويأتي في الشعر من قبيل الضرورات(٢).

قال ابن هشام: "وإنَّما استحق الضمير الفصل؛ لأن المستثنى في التفريغ واجب الفصل، نحو: ما أكرمتُ إلَّا إيَّاك؛ لأنه معمول للفعل بالاتفاق، فلا يصحُّ اتصاله بغير عامله"(٣).

الثاني: أن اتصال الضمير بـ(إلا) ليس شاذًّا، وليس من قبيل الضرورة، وإنما هو من الجائز القياسي، ونسبه ابن مالك لبعض النحاة(٤).

وهذا القول نسبه النحاس إلى عامة الكوفيين؛ حيث قال: "ومن نصب قال: إلَّا إيَّاه، وأجاز الكوفيون إلَّاه على أن الهاء في موضع نصب، وأنشدوا:

وما أُبالي إذا ما كُنْتِ جارتنا ألَّا يُجاورَنا إلَّاكِ دَيَّارُ(٥)

(١) المرادي، **الجنى الداني**، ص٤١٣.

(٢) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ١٥٢، وأبو حيان، **الارتشاف**، ج١، ٤٧٦، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص٩٠

(٣) **تخليص الشواهد**، ص٨٢.

(٤) النحاس، **إعراب القرآن**، ج٤، ص٤٠٤، ابن جنى، **الخصائص**، ج٢، ص١٩٥.

(٥) البيت من البسيط للفرزدق في **ديوانه**، ج١، ص٢١٤.

والبيت ورد في: الخصائص، ج١، ص٣٠٧، وارتشاف الضرب، ج١، ص٤٧٦، وشرح ابن عقيل، ج١، ص٩٠، وتخليص =

وهذا خطأ عند البصريين لا يقع بعد (إلا) ضمير متصل؛ لاختلافه، وأنشد محمد بن يزيد:

ألَّا يجاورنا سواكِ دَيَّارُ"(١)

وهو من وضع المتصل موضع المنفصل، وهذا الذي ذكرهُ الكوفيون جائزٌ في ضرورة الشعر(٢)، إلَّا أنَّ أبا بكر بن الأنباري أجاز ذلك في الكلام مطلقًا أن يُقال: حتَّاكَ، ولا سماعَ له عن العرب(٣).

ويبدو أن هذا الرأي ليس لعامة الكوفيين، كما ذكر أبو جعفر النحاس؛ لأنَّ ثعلب أجازه ضرورة مُسندًا إلى الشاهد عينه(٤).

وزعم ابنُ مالك أن ما في البيت ليس بضرورة، إذا حُكم على (إلَّا) بأنها عاملة، بل جعله مراجعة لأصل متروك، ويعتذر عن مثل: قاموا إلَّا إياك يكون الاستعمال استمر بالانفصال، والأولى به الاتصال(٥).

ويبدو لي أنَّ الراجح في هذه المسألة: ما ذهب إليه أصحاب القول الأول أن اتصال الضمير بـ(إلا) من الشاذ، ويأتي في الشعر مِن قبيل الضرورات؛ لأن الأكثر الوارد عن العرب هو انفصال الضمير بعد إلَّا، ولا نلجأ إلى الاتصال إلا عند الضرورة.

الشواهد، ص٨١، ومغني اللبيب، ص٥٧٧، والتصريح، ج١، ص١٠٤.

(١) النحاس، **إعراب القرآن**، ج٣، ص٤٠٦، وابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص١٦٨.

(٢) ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج١، ص٤٧٢، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج١، ص٤٧٦، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص٩١، ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج١، ص٦١، والصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ج١، ص١٨٧.

(٣) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص١٦٩، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج١، ص٤٧٦.

(٤) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص١٠١.

(٥) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص١٦٩، والبغدادى، **خزانة الأدب**، ج٥، ص٢٧٩.

=

المطلب السابع: نعت المضمر[١]: اختلف النحاة في هذه المسألة على قولين:

الأول: مذهب أكثر النحاة: أنه لا يجوز نعت الضمير.

الثاني: ذهب الكسائي والفرَّاء إلى جواز نعت الضمير.

وقد ظهر هذا الخلاف في قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ ﴾[٢]، قرأ الجمهور برفع (كل) بالابتداء، وخبره: (فيها)، والجملة: خبر (إنَّ). قاله الأخفش[٣].

وقرأ عيسى بن عمر وابن السميفع بالنصب[٤].

ونقل عن الكسائي والفراء جواز نصب (كل) على النعت للمضمر المنصوب بـ(إنَّ)، ولا يجوز النصب عند البصريين؛ قال مكي القيسيّ: "لأن المضمر لا يُنعت، ولأنَّ (كلًّا) نكرة في اللفظ، والمضمر معرفة، ووجه قولهما: أنه تأكيد للمضمر، والكوفيون يسمون التأكيد نعتًا"[٥]، ونسب أبو جعفر النحَّاس إلى الكسائي والفراء الجواز[٦].

قال الفرَّاء: "رَفَعْتَ (كل) بـ(فيها)، ولم تجعله نعتًا لـ(إنَّ)، ولو نصبته على ذلك، وجعلت خبر (إنَّ): (فيها)، ومثله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾ آل عمران: ١٥٤، ترفع (كلّه لله) وتنصبها

(١) تنظر المسألة عند: ٤٨ ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص٥٧، والرضي، **شرح الكافية**، ج١، ص٣١٣، وابن هشام، **مغني اللبيب**، ص٢٥٧.

(٢) سورة غافر، الآية ٤٨.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن**، ج٢، ص٤٦٣، النحاس، **إعراب القرآن**، ج٣، ص١٤، والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج١٥، ص٣٢١.

(٤) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج١٥، ص٣٢١، والسفاقسي، **المجيد في إعراب القرآن المجيد**، ص٣٩، وابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج٤، ص٥٦٣.

(٥) القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج٢، ص٢٦٧، وسيبويه أوَّل مَن سمى التوكيد صفة، **الكتاب، ج١**، ص٢٢٣، ٣٩٠، ٣٩٣.

(٦) النحَّاس، **إعراب القرآن**، ج٣، ص١٤.

=

على هذا التفسير"(١).

وقد خطَّأ أبو جعفر النحاس هذا القول، ووصفه بأعظم الخطأ قائلًا: "وهذا من أعظم الخطأ أن ينعت المضمر، وأيضًا فإنَّ (كلًّا) لفظهما نكرة وإنْ كان قد حذف منها... فإن (كلًّا) لا تَنعت ولا يُنعت بهما، وهذا قول سيبويه نصًّا"(٢). وهذا قول سيبويه (٣)، وقال بقوله أبو العباس المبرد(٤).

واختار الزمخشريُّ قولَ الفَرَّاء بجعله (كلًّا) توكيدًا لاسم (إنَّ) وهو معرفة، والتنوين عوضٌ من المضاف إليه، يريد: إنَّا كلَّنا فيها(٥)، وهذا قول ابن عطية(٦)، وَرَدَّهُ ابنُ مالك بقوله: "ولا يستغنى بنية إضافته خلافًا للزمخشري"(٧).

وقد نسب السفاقسي لأبي حيان الأندلسي قوله: "أنَّ (كلًّا) بدل من اسم (إنَّ)؛ لأنَّ (كُلًّا) يتصرف فيها بالابتداء أو نواسخه وغير ذلك، وإذا كانوا قد أجازوا في اكتفاء أن يكون بدلًا من (حولًا وأجمعًا) بدلًا من (يومًا)، مع أنهما لا يَليان العامل فكلًّا أولى. وجاز هنا بدل كل مِن كل من ضمير المتكلم؛ لأنَّ البدل يفيدُ الإحاطة وهو متفقٌ عليه، كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ المائدة: ١١٤، وإنما الخلاف إذا لم يعدها؛ فأجازه الأخفش والكوفيون، وهو الصَّحيح، ومنعه جمهور البصريين"(٨)، وما قاله أبو حيَّان ليس ببعيد عن

(١) الفرَّاء، **معاني القرآن**، ج٣، ص١٠.

(٢) النحاس، **إعراب القرآن**، ج٣، ص١٤، والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج١٥، ص٣٢١.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٢٢٣، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٥٩٦.

(٤) المبرد، **المقتضب**، ج٤، ص٢٨١.

(٥) الزمخشري، **الكشاف**، ج٤، ص١٧٥.

(٦) السفاقسي، **المجيد في إعراب القرآن المجيد**، ص٣٩.

(٧) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج٩، ص٢٦٣، ٢٦٤.

(٨) السفاقسي، **المجيد في إعراب القرآن المجيد**، ص٤٠، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج٩، ص٣٦٣، ٣٦٤، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٥٩٥.

=

أصول العربية.

ويبدو لي أنَّ الراجح في هذه المسألة يتوقف على السماع؛ فإذا جاءت إحدى قراءات القرآن الكريم بجواز أن ينعت الضمير- كما في قراءة عيسى بن عمر وابن السميفع بالنصب، فهل يمكن أن نَرد هذه القراءة، ونَرميها باللحن والضعف؛ لأجل ما وضعه النحاة من قواعد، فينبغي قبول القراءات القرآنية وعدم ردها ولو تعارض مع مقاييس النحاة.

المطلب الثامن: هل يأتي الضمير متصلًا مع لولا؟(١): اختلف النحاة في هذه المسألة على قولين:

الأول: مذهب سيبويه وجمهور البصريين: جواز اتصال الضمير بـ(لولا)، وحينئذٍ يكون الضميران في موضع جر بـ(لولا)(٢).

وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "وذلك لولاك إذا أضمرت الاسم فيه جرَّ، وإذا أظهرت رفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ سبأ: ٣١، ولكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا...، والدليل على ذلك: قال الشاعر يزيد بن أم الحكم:

وَكَمْ مَنْزِلٍ لَوْلايَ طِحْتَ كما هَوَى بِأَجْرامِهِ من قُلَّةِ النَّيقِ مُنْهَوِي(٣)

وهذا قول الخليل ويونس"(٤).

(١) تنظر المسألة عند: ابن الشجري، **الأمالي الشجرية**، ج١، ص١٨٠، والرضي، **شرح الكافية**، ج٢، ص٢٠، والمرادي، **الجنى الداني**، ص٥٤٦.

(٢) النحاس، **إعراب القرآن**، ج٢، ص٦٧٤، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص١١٨.

(٣) البيت من الطويل من قصيدة ليزيد بن الحكم الثقفي يُعاتب أخاه أو ابن عمه، وهو من شواهد المبرد، **الكامل**، ج٢، ص٢٨١، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص١١٨، والرضي، **شرح الكافية**، ج٢، ص٢٠، والبغدادي، **خزانة الأدب**، ج٥، ص٣٣٦.

(٤) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٣٨٨.

=

الثاني: ذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يجوز أن يأتي بعد لولا إلَّا الضمير المرفوع المنفصل، ولا يجوز أن يأتي بعدها الضمير المتصل؛ نحو: لولاي، ولولاك[(١)].

واعترض رأي سيبويه بقوله: "... والذي أقوله: إنَّ هذا خطأ، إلَّا أن تقول: لولا أنت، كما قال تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ سبأ: ٣١، ومَن خالفنا فهو لا بد يزعمن أنَّ الذي قلناه أجود..."[(٢)].

وهذا الرأي قال به ابن السراج حيث قال: "واعلم أنَّ الذي حكي من قولهم: لولاي، ولولا شيء- شَذَّ عن القياس؛ كان عند شيخنا يجري مجرى الغلط، والكلام الفصيح ما جاء به القرآن...، والذين قالوا: لولاك، ولولاي- قالوا: لأنها أسماء مبنية يؤكد المرفوع منها المخفوض، فكأنهم إنما يقتصرون العبارة عن المتكلم والمخاطب والغائب لا بأيِّ لفظ كان؛ لأنه غير مُلبس، ولكنهم لا يجعلون غائبًا مكان مخاطب، لا يقولون: لولاه مكان لولاك، فأما قولهم: عساك، فالكاف منصوبة؛ لأنك تقول: "عساني، فعساك مثل رماك، وعساني مثل رماني"[(٣)].

وقد ردَّ النحاةُ رأيَ المبرد؛ إذ لا وجه لقبوله؛ لأنه قد جاء ذلك كثيرًا في كلام العرب وأشعارهم[(٤)]، ووصف الشلوبين رأي المبرد بالهذيان؛ لأنه مخالف لاتفاق أئمة البصريين، والكوفيين ومنهم: الخليل وسيبويه والكسائي والفرَّاء[(٥)].

وقد خالف أبو البركات الأنباري سيبويه في الضمير المجرور بعد (لولا)؛ إذ قال:

(١) النحاس، **إعراب القرآن**، ج٢، ص٦٧٦، والقيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج٢، ص٢١٠.

(٢) المبرد، **الكامل**، ج٣، ص٣٤٥.

(٣) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١، ص١٢٤.

(٤) الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج٢، ص٦٩٠، المسألة ٩٧، ابن الشجري، **الأمالي الشجرية**، ج١، ص١٨١، ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج١، ص٤٧٣، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج٥، ص٥٥١.

(٥) المرادي، **الجنى الداني**، ص٥٤٦.

=

"والظاهر: أنه في موضع رفع كالضمير المنفصل[١]، وهذا مذهب الفراء والأخفش[٢]، وابن كيسان، ونُسب إلى الزجاج وكثير من النحويين[٣].

ويبدو لي أن الراجح قول سيبويه وجمهور النحويين؛ لأنه جاء في كلام العرب وأشعارهم ما يؤيد ذلك، والأمر في إثبات اللغة مَرده الأول إلى السماع.

(١) الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج٢، ص٢٨١.

(٢) السيرافي، **شرح الكتاب**، ج١، ص٣٨٨، والزبيدي، **ائتلاف النصرة** ص٦٥، المسألة ٥٥.

(٣) المرادي، **الجنى الداني**، ص٢٩، وابن هشام، **مغني اللبيب**، ص٣٥٦.

الخاتمة

الحمد لله، والصَّلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، وبعد:

فإننا في نهاية هذا البحث نستطيع أن نقف على مجموعة من النتائج أهمها:

أولًا: للخلاف النحوي أسباب عديدة دعت إليه؛ منها: طبيعة اللغة العربية، والاختلاف المنهجي، والتنافس بين العلماء.

ثانيا: يُظهر البحث بعض الآثار الإيجابية للخلاف النحوي التي منها: التوسع في القواعد، والتوسع في جواز بعض المسائل، والتوسع في جواز بعض التراكيب، وإضافة بعض الأدوات في الدراسات النحوية، وجواز تعدد وجوه الأعاريب، والتوسع في تعدد الأقوال في آي القرآن الكريم(١).

ثالثًا: تظهر فائدة تعدد وجوه الأعاريب في الخلاف في أصلية حروف الضمير (أنا) فيما إذا سمينا به، فعلى أن الضمير مجموع الحروف يُعرب؛ لأن سبب البناء قد زال، وعلى أنه (أن) يحكى؛ لكونه مركبًا من اسم وحرف(٢)، وعلى القول بأنه (أَنَ) يُبنى(٣).

رابعًا: القراءة عند القراء سُنَّة متبعة، والإسناد هو محور القبول والرفض، فما صح منه قبلوه، ولو تعارض مع مقاييس النحاة، وما لم يصح رفضوه ولو وافق أصولهم، فينبغي قبول القراءات القرآنية وعدم ردها، وإثبات اللغة بالأوجه الواردة عليها.

خامسًا: يجوز أن يُنعت الضمير؛ كما في قراءة النصب لعيسى بن عمر وابن السميفع.

سادسًا: اتصال الضمير بـ(إلَّا) من الشاذ، ويأتي في الشِّعر من قبيل الضرورات؛ لأن

(١) جعفر، عبد النبي محمد، **اختلاف النحاة.. ثماره وآثاره في الدرس النحوي**، ص٣٤٦ وما بعدها.

(٣) الصبان، **حاشية الصبان**، ج١، ص١١٤.

(٤) الشيخ خالد، **التصريح**، ج١، ص١٠٣. وقال: "عند الفَرَّاء لو سمي به يعرب، وعند غيره يُحكى؛ لكونه مركبًا من اسم وحرف...، إذا قلنا بالإعراب فيُعرب إعراب ما لا يَنصرف للعلمية وشبه العجمة.

الأكثر الوارد عن العرب هو انفصال الضمير بعد إلَّا، ولا نلجأ إلى الاتصال إلا عند الضرورة.

سابعًا: يجوز أن يقع ضمير الفصل بين نكرتين؛ لورود ذلك في قراءة عيسى بن عمر.

التوصيات:

أولًا: الاهتمام بدراسة الخلاف النحوي الموضوعي من خلال مطالعة كتب التراث النحوي، مما يؤدى إلى الوقوف على أوجه إعرابية جديدة يُحمل عليها الكلام.

ثانيًا: الاعتداد بالأوجه الإعرابية التي أَثبتتها القراءات القرآنية، ولو تعارض ذلك مع مقاييس جمهور النحاة.

فهرس المراجع

ـ **القرآن الكريم.**

ـ الأزهري، خالد، **التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري،** وبهامشه حاشية الشيخ يس، د. ط، (مصر، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، د. ت).

ـ الأشموني، محمد بن على، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان،** د.ط، (مصر، دار إحياء الكتب العربية، د. ت).

ـ الأصفهاني، علي بن الحسين، **الأغاني،** تحقيق: سمير جابر، ط٢، (بيروت، دار الفكر، د. ت).

ـ الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء،** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، (القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٨م).

– **البيان في غريب إعراب القرآن،** تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، د. ط، (القاهرة، الناشر: دار الكتاب العربي، ١٩٦٩م).

ـ الأنباري، محمد بن القاسم؛ أبو بكر، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين،** تح: حسن حمد، ط١، (لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

ـ الجمحي، محمد بن سلام، **طبقات فحول الشعراء،** قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر؛ تقديم: عبد الحكيم راضي، د. ط، (القاهرة، الناشر: الهيئة العامة لقصور الثقافة، نشر: ٢٠٠١م).

ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص،** تحقيق: محمد علي النجار، د. ط، (بيروت، عالم الكتب، د. ت).

– **سرُّ صناعة الإعراب**، تحقيق الدكتور: حسن هنداوي، ط(١)، (دمشق، دار القلم، ١٤٠٥هـ).

– المحتسب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النَّجدي ناصف، والدكتور: عبد الحليم النَّجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي، ط(٢)، (إستانبول، دار سزكين للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ).

ـ الجوهري، إسماعيل بن حماد، **معجم الصحاح**، اعتني به: خليل مأمون شيحا، د. ط، (بيروت، دار المعرفة، نشر: ٢٠١٢م).

ـ أبو حيَّان، محمد بن يوسف بن على، **ارتشاف الضرب**، تح: د. رجب عثمان محمد، راجعه: د. رمضان عبد التواب، ط١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٨هـ- ١٩٩٨م).

ـ ابن خالويه، الحسين بن أحمد، **الحجة في القراءات السبع**، د. ط، (بيروت، نشر: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م).

ـ الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: محمد خليل عيناتي، د. ط، (بيروت، دار المعرفة، ١٩٩٨م).

ـ الرضي، محمد بن الحسن، **شرح كافية ابن الحاجب**، تح/ أحمد السيد أحمد، د. ط، (مصر: المكتبة التوفيقية، د. ت).

ـ الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر، **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق د/ طارق الجنابي، ط١، (بيروت، نشر عالم الكتب، د. ت).

ـ الزبيدي، محمد بن الحسن، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٤م).

ـ الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، كريم سيد محمد محمود، د. ط، (بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠١٢م).

ـ الزَّجَّاج، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: الدكتور عبد الجليل شلبي، ط(١)، (بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ).

ـ الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي، **مجالس العلماء**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، (القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الناشر: مكتبة الخانجي، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

ـ الزركلي، خير الدين بن محمود، **الأعلام**، ط٦، (لبنان، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٤م).

ـ ابن السَّرَّاج، **الأصول في النَّحو**، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط(٣)، (بيروت، مؤسسة الرِّسالة، ١٤٠٨هـ).

ـ السفاقسي، إبراهيم بن محمد، **المجيد في إعراب القرآن المجيد**، المحقق: حاتم صالح الضامن، د. ط، (مصر، ط/ الضامن، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، د. ت).

ـ السّهيليّ، محمَّد بن عيسى، **شفاء العليل في إيضاح التَّسهيل**، تحقيق: الدكتور الشَّريف عبد الله عليّ الحسيني، ط(١)، (مكَّة المكرَّمة، مكتبة الفيصليَّة، ١٤٠٦هـ).

ـ السَّمين الحلبي، **الدُّر المَصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: الدكتور أحمد الخرَّاط، ط(١)، (دمشق، دار القلم، ١٤٠٦هـ).

ـ سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تح: عبد السلام هارون، ط٢، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م).

ـ السيد، عبد الرحمن، **مدرسة البصرة النحوية.. نشأتها وتطورها**، (د. ط)، (القاهرة: دار المعارف، نشر: ١٩٦٨م).

ـ السيرافي، الحسن بن عبد الله، **أخبار النحويين البصريين**، د. ط، (القاهرة: نشر: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٧م).

ـ السيرافي، أبو سعيد، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، (د. ط)، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م).

ـ **السيوطي**، عبد الرحمن بن أبي بكر، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ترجمة: ثعلب، تحقيق: علي محمد عمر، (د. ط)، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٥م).

المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ضبطه وصححه: فؤاد علي منصور، (د. ط)، (بيروت، نشر: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م)، ج ٢، ص ٤٩٤.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: د. عبد الحميد هنداوي، (د. ط)، (مصر: القاهرة، المكتبة التوفيقية، د. ت).

ـ ابن الشجري، **أمالي ابن الشَّجريّ**، تحقيق: الدكتور محمود الطَّناحيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط(١)، ١٤١٣هـ.

ـ الشوكاني، محمد بن على، **مقدمة نيل الأوطار، تقديم** وتعريف: وهبة الزحيلي، اعتنى به: محمد عبد العظيم، محمد محمد تامر، (د. ط)، (القاهرة، نشر: دار ابن الهيثم، ٢٠٠٤م).

ـ الطنطاوي، الشيخ محمد، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ط١، (مصر، دار المنار، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م).

ـ ابن عصفور، علي بن مؤمن، **شرح جمل الزجاجي**، تح: فواز الشعار، ط١، (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

ـ العكبري، عبد الله بن الحسين؛ أبو البقاء، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، (د. م)، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م).

التبيان في إعراب القرآن، المحقق: علي محمد البجاوي، (د. ط)، (مصر، الناشر: عيسى البابي الحلبي، د. ت).

ـ ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، **المساعد على تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل** لابن مالك، تحقيق: أ. محمد كامل بركات، (د. ط)، (د. م)، دار المدني، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م).

ـ الفراء، يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي نجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، (د. ط)، (مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة)، (د. ت).

ـ الفرزدق، **ديوان الفرزدق**، شرح وتصحيح: عبد الله بن إسماعيل الصّاوي، ط(١)، (القاهرة، المكتبة التّجارية الكبرى، ١٣٥٤هـ).

ـ القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، (القاهرة، الناشر: دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م).

ـ القيسي، مكي بن أبي طالب، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).

ـ ابن مالك، محمد بن عبد الله، **شرح التسهيل**، تح: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، ط١، (بيروت: لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

شرح الكافية الشافية، تح: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، ط١، (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).

ـ المبرد، محمد بن يزيد، **الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف**، تحقيق: د. زكي مبارك، ط١، (القاهرة: مصطفى الحلبي، ١٩٣٧م).

المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د. ط، (القاهرة، نشر: دار الكتب المصرية، ٢٠١٣م).

المخزومي، مهدي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، (د. ط)، (أبو ظبي، نشر: المجمع الثقافي، ٢٠٠٢م).

ـ المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله؛ أبو محمد، بدر الدين، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق: أ. د/ عبد الرحمن علي سليمان، ط١، (القاهرة: الناشر: دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م).

شرح التسهيل، تح: محمد عبد النبي، ط١، (مصر، مكتبة الإيمان، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م).

ـ الميداني، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، (د. ط)، (القاهرة، مكتبة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٨م).

ـ النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل، **معاني القرآن الكريم**، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط١، (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، د. ت).

ـ **ابن هشام**، عبد الله بن يوسف، **أوضح المسالك**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، (بيروت، دار الجيل، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م).

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: الأستاذ الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، (مصر: الإدارة العامة للجامع الأزهر)، (د. ت).

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (د. ط)، (بيروت، نشر: دار السلام، ٢٠١٤م).

ـ ابن يعيش، الحسن بن محمد، **شرح المفصل**، تح: أ. أحمد السيد أحمد، ط١، (مصر: المكتبة التوفيقية)، (د. ت).